مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد 06/ العـــدد02 (2022)، ص 500 ص -517

تمكين الشباب في الجزائر بين تحديات التهميش والفرص المستقبلية المتاحة

Youth Empowerment in Algeria: Challenges of marginalization and open's Future Opportunities

عبد القادر كشيدة*	سامية فرفار
طالب دكتوراه، المخبر المتعدد التخصصات في علوم الانسان والبيئة والمجتمع. *LAPLUSHES* – جامعة محند أولحاج البويرة (الجزائر)	أستاذ محاضر أ جامعة محند أولحاج البويرة (الجزائر)
a.kechida@univ-bouira.dz	s.farfar@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 15./08../2021 تاريخ القبول: .20./05../2022

ملخص:

تسعى العديد من الدول النامية في الوقت الراهن كالجزائر مثلا إلى تحقيق التمكين في مؤسساتها ولا سيما عند فئة الشباب، نظرا لأهمية استخداماته في عدة مجالات كالاقتصاد والعمل الاجتماعي والتنمية، لكن هناك عدة تحديات وعقبات تحول دون تحقيق التمكين الفعلي للشباب الجزائري، كالتهميش، الإهمال، الإقصاء الاجتماعي ، فقدان الشعور بالانتماء المجتمعي، عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وغيرها...، لذا يوصي البحث بضرورة إشراك الشباب وإدماجهم في العملية التنموية وتوسيع الفرص والخيارات أمامهم كونه يمثل فرصة رئيسية استثمارية في مجال الأعمال، مع ضرورة إزالة العوائق وتخطي العقبات التي تخلقها الأزمات عبر خلق بيئات تمكينية مساعدة وثقافة مجتمعية داعمة بهدف تعزيز مسارات تحقيق استقرار المجتمع وتطور مؤسساته.

الكلمات المفتاحية: التمكين– تمكين الشباب– الشباب الجزائري– تحديات الشباب في المجتمع الجزائري.

Abstract:

At the present time, many developing countries, such as Algeria, are seeking to achieve empowerment in their institutions, especially among the youth, given the importance of its uses in several areas for instance in terms of economy, social work and development. But there are several challenges and obstacles that prevent the actual empowerment of Algerian youth, such as marginalization, neglect and social exclusion, loss of a sense of community belonging, unemployment and others... Therefore, this study recommends the need to integrate young people and involve them in the development process and expand the opportunities and options for them as this represents a great investment opportunity in the business field, with the condition of removing obstacles and overcoming created by crises via creating helpful enabling environments and a supportive societal culture conducive to the achieving a community stability and the development of its institutions.

***Key words**: empowerment, youth empowerment, Algerian youth, challenges facing Youth*

* المؤلف المرسل: كشيدة عبد القادر

مقدمة:

لقد تعاظم الإهتمام الدولي بالشباب في السنوات الأخيرة وشغل حيزا كبيرا من التفكير اتجاه استغلال طاقاتهم وتوجيه قدراتهم لبناء التنمية الشاملة وتحسين فرص الحياة أمامهم، لاسيما تعزيز الجوانب الإقتصادية منها، إذ أن قضايا الشباب والتنمية تظل متشابكة علائقيا في كافة المجالات ولا بد من معالجتها بنهج متكامل إذا أردنا تحقيق تنمية مســـتدامة حقيقية على المدى الطويل، لذا فإن عملية تمكين الشباب والعمل على إدماجهم في مختلف مناحي الحياة أضحى ضرورة ملحة لبعث الإستقرار والتوازن في المجتمع والحفاظ على مؤسساته الاجتماعية.

وفي هذا السياق نجد أن عملية إدماج الشباب نحو التنمية في العالم العربي على وجه الخصوص هي قضية تنموية تتضمن في حيثياتها وضع أســس ومبادئ تنموية حديثة تســاهم في عملية بناء المعرفة المســتقبلية مجتمعا واقتصــادا، وقد يتأتى جوازا التخلي عن النماذج والبرامج التنموية التقليدية وتبني نماذج تنموية أخرى مبتكرة ومفيدة تمكنها من التعامل الناجع مع التحديات الموجودة في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد عكســـت الجهود الدولية والعربية في هذا المجال التنموي خاصـــة العربية منها والجزائر امتثالا نوعيا نحو اســـتخدام برامج جديدة ومستحدثة في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية كالتوجه نحو التنوع الإقتصادي كبديل عن المحروقات ودعم الشباب نحو المشاركة في سوق العمل وسياسة التشغيل الجديدة، التي ترتكز على العمل الخاص كممارسة العمل المقاولاتي، اللذان يمثلان في الآونة الأخيرة رهانا التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وفي هذا الإطار أظهرت بعض الدراسات والتقارير أهمية دعم الشباب وإشراكهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، على اعتبار أنهم فئة تتميز بالحيوية والنشـــاط ولديها طاقة جبارة من القدرات وإلامكانيات وكذا الطاقات الإبداعية الفكرية والمهارات الفنية، فمجمل تلك العناصر إذا استغلت بشكل أفضل من طرف الفاعلين في المجال التنموي، فإنها قد تسهم بلا أدنى شك في دحض الممارسات البيروقراطية السلبية، التي قد تقف عائقا في طريقهم لتحقيق آفاقهم المستقبلية .

علاوة على ذلك فإن عملية تحفيز ودعم الشباب الجزائري على ممارسة الأعمال الحرة في شكل مشاريع استثمارية في عدة نشاطات، قد تدفعهم إلى الوصـول إلى مرحلة مهمة من الإنجاز الذي يسـاهم بدوره في العمل التنموي، الأمر الذي ينبئ بوجود تحول وتغير في ممارسـة الأدوار من ممارسة العمل الوظيفي الحكومي إلى التركيز بصفة أكثر نحو توجه الشباب إلى مجال الإستثمار التنموي، أي الدور الإنتاجي الخاص، الذي يوفر لهم قدرا أكبر من الاسـتقلالية وتعدد الخيارات، كما يسـاعدهم على تلبية حاجاتهم وطموحاتهم المسـتقبلية، ويمنحهم القدرة على التحكم في شروط الحياة الاجتماعية، الإقتصادية، السياسية وحتى الثقافية أيضا.

وبناءً على ما سبق طرحه يمكننا حصر مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: فيما تتمثل التحديات التي تواجه الشباب الجزائري في تحقيق التمكين والمشاركة الفعلية في الحياة العامة ولا سيما الإقتصادية والإجتماعية؟ وما هو حجم مشاركتهم في عملية التنمية؟ ماهي الحلول الناجعة لضمان مشاركة أكبر للشباب في المجال التنموي في الجزائر؟.

1. تمكين الشباب مقاربة مفاهيمية نظرية:

1.1. مفهوم الشباب وفق المنظور الكمي والكيفي:

يتطور مفهوم الشـباب عبر الزمن كما تقول الكاتبة جيل جونز (GILL JONES) في كتابها "الشـباب" (YOUTH)، من حقبة إلى حقبة زمنية أخرى ويخضع تدريجيا لتطور اللغة وضوابطها وأحكامها، وغالبا ما يشير المفهوم الى تلك الفترة الزمنية الممتدة ما بين مرحلة الطفولة ومرحلة البلوغ، ولكنه يقف كثيرا عند ما تعنيه حقيقة مصـطلح الطفولة والشـباب في اللغة الانجليزية القديمة والحديثة، فإذا كان يشـير إلى الخصـائص الكمية في حسـاب الفترة الزمنية فهو قد يشير أيضـا إلى الصـفات الداخلية المتعلقة بخبرة الحياة التي تمتاز بها تلك الفئة العمرية عن غيرها كنقص الحكمة، العناد، نقص التجارب، السـذاجة، الينعان، عدم النضـج وغيرها..، وحسـب رأيها فلابد أن لا ينظر لمفهوم الشـباب على أنه كما سـبق بل يجب أن ينظر إليه عبر ثلاث مناظير رئيسـية وهي: الشـباب كفعل ، الشـباب كهوية، الشـباب كمرحلة انتقال (JONES, 2009, p1-84).

وبالتالي فإن معظم الدارسـين يكادون يجمعون على أن مفهوم الشـباب يعبر فعليا عن تلك الفترة العمرية الوسـيطة والمليئة بالعطاء والإنتعاش، اختلافا وتميزا واضـحا عن باقي الفيئات العمرية الأخرى ، فالمجلس الفنلدي للشباب يحدد فئة الشباب بين 15-34 سنة، فيما يحددها برنامج كومنولث في الفئة بين 15-29 سـنة، وأخيرا نجد الأمم المتحدة تحددها ما بين سـن 15-24 سـنة. (تقرير المعرفة العربي، 2014، ص51)

أما القانون الجزائري فيعرف الشباب على أنه تلك الفئة التي تبلغ من سن 19 إلى 35 سنة حسب شروط الترشح بعنوان ممثلي الشباب للمجلس الأعلى للشباب حسب المرسوم الرئاسي الذي يحدد تشكيلة المجلس الأعلى للشباب وتنظيمه وسيره لا سيما المادة 6 منه. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 2017، ص 6)

أما فيما يخص تعريفه لسن البلوغ كما أسلفنا سابقا فقد قسم المشرع الجزائري مرحلة القصر إلى فترتين مترابطتين قصد تعريفه للمسؤولية الجزائية ، الأولى يكون فيها الشخص قاصرا غير مميز و هي تمتد منذ الولادة حيا إلى ما قبل بلوغ سن التمييز المحددة ببلوغ سن 13 سنة كاملة، و الثانية يكون فيها الشـخص قاصـرا مميزا إذا بلغ الشـخص سـن 13 سـنة و لم يبلغ 19 سـنة كاملة. (وثيقة الأمانة العامة للحكومة، 2012. ص 16).

2.2.1 مفهوم الشباب حسب الاتجاهات العلمية (علم الاجتماع وعلمي النفس والتربية)

هناك العديد من الإتجاهات العلمية التي تحدثت عن مفهوم الشـباب باعتباره موضـوعا للدراسـة يؤثر بمتغيراته على جميع مناحي الحياة ويتأثر بالمحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصـادي والسـياسـي..وقد بذلت فيه العديد من الجهود لمحاولة فهمه وفهم خصـائصـه وفهم تلك التأثيرات، لا سيما البحث الاجتماعي والنفسي والتربوي، فعلم الاجتماع يرى أن الشباب فئة اجتماعية تساهم في استمرار المجتمع وقد تسـاهم في توقف نموه إذا لم يحسـن المجتمع اسـتغلالها بالطريقة المثلى، وهي تشـكل فئة عظمى من مجموع الفئات الأخرى وتشـارك في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية ديموغرافيا وإحصائيا، وإن لم يكن هناك تعريفا واضحا للخطوط العمرية التي تفصل بين فئة وأخرى عن بعضـها البعض، فحسـب بيار بورديو "Pierre Bourdieu" تكون الحدود بين الأعمار أو الشـرائح العمرية حدودا

اعتباطية، وتعد نتاج بناء مجتمعي يتحدد بشـروط اجتماعية معينة ويتطوّر عبر التاريخ ويتخذ أشـكالا ومفاهيم في ارتباط وثيق بالأوضـاع والحالات الاجتماعية. (كردمين، 2020، ص125)

وليس ذلك فقط بل التقسيمات العمرية المنتجة في مجتمعاتنا هي تقسيمات تعسفية تعكس علاقات القوة تنتج عن أشكال من التلاعب "حسبه"، وهذا لا ينطبق فقط على الشباب، بل الجميع مبنيان اجتماعياً في الصراع (lutte) بين الشباب و كبار السن، وبالتالي يمكن القول إن كل من التمثيلات الإعلامية السلبية الحالية للشباب والذعر الأخلاقي عليهم يمثل تلاعبًا من قبل الأجيال الأكبر سنًا والأكثر قوة.(jones,op.cit., p3).

أصبح مفهوم الشباب بعد أن نقله **بورديو** كموضوعا اجتماعيا خالصا منذ ذلك الحين موضوعًا للخبرة التربوية والنفسية أيضا حيث بات يتم تصـور الشـباب بطريقتين، أولا كنموذج مرحلي للتطور الفردي من ناحية ، وثانيا كعنصـر من عمليات التكامل الاجتماعي، وهكذا فإن الصورة الحديثة للشباب تدمج عناصر النظرة التربوية للشباب ككائن قابل للتشكيل، مع المطالبة بإدماج غير إشكالي في مجتمع كبار السـن، على أنه يجب أن يوجه الفرد حسـب علم أصـول التدريس والتعليم من خلال عملية النضـج الثقافي والمدني الذي يكمل التطور البيولوجي للإنســان، لأنها كانت طريقة طبيعية للنمو مع النتائج والأهداف الثقافية التي من شــأنها أن تؤدي إلى نجاح عملية التحضــر المنشود.(Henzen, 2015, p5)

2.1. مفهوم التمكين النشأة والخضائص والمقاربة المفاهيمية:

1.2.1. مفهوم التمكين: لقد تعددت التعاريف في توضيح مفهوم التمكين من ناحية نظرية ويمكن ايجاز أهمها في الآتي:

يقصـد بمفهوم التمكين:" مدى امتلاك الفرد للقدرة التي تتيح له أن يكون عنصـرا مشـاركا بفعالية في شـتى مجالات الحياة الاقتصـادية والاجتماعية، بمعنى امتلاكه الإمكانيات على إحداث تغيير في الآخر الذي قد يكون فردا أو جماعة أو مجتمعا بأكمله.

(التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في الجمهورية العربية السورية،2010،ص27)

كما يقصــد به:" توفير الوســائل الثقافية والمادية والتعليمية حتى يتمكن الأفراد من المشــاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد".(الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط العراقية ، 2018، ص2)

2.2.1. نشأة مفهوم التمكين:

كلمة التمكين ذكرت مرارا في القرآن الكريم لتأخذ عدة معاني تعبر عنه في اللغة العربية ولو ارتبط ظهوره كمصــطلح بالحركات الاجتماعية المنادية بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين في الســتينات من القرن الماضــي، كما اســتخدم مصــطلح التمكين في عدة مجالات كالاقتصاد والعمل الاجتماعي والتنمية، ليتطور بعد ذالك ويعبر عن عملية فردية يأخذ فيها الفرد المسؤولية والسيطرة على حياته. (بوساق، 2021، ص110)

فمفهوم التمكين حسب تعريف الأمم المتحدة يعبر على أنه:" عملية التحول في علاقات القوى القائمة واكتساب قدر أكبر من السيطرة على مصادر السلطة." إذ يساعد على بناء قدرات الناس التي تمكنهم من فهم القوى الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسيطرة عليها كي يعملوا فرديا أو جماعيا على تقرير خياراتهم إزاء الحال الذي يريدون أن يكونوا عليه، إذ أنه وفي شهر ديسمبر 2011، اتخذت الجمعية العامة القرار رقم 66 فيما يتعلق بالتمكين للناس والتنمية، الذي يركز على أوجه الترابط بين التمكين والتنمية التي تعضد بعضها بعضا، وذلك في معرض الإعراب عن القلق إزاء الفقر والتباين، وحسب ما جاء في القرار عقد مؤتمر دولي في داكا في أغسطس 2012 يهدف إلى القضاء على الفقر، وتحقيق الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة ، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع. (الأمم المتحدة، 2013، ص3-4)

3.2.1. خصائص عملية التمكين:

هناك عدة خصائص لعملية التمكين يمكن إيجازها في الآتي (نحلة، 2020، 517)

* التمكين عملية تصاعدية تساعد الأفراد والمجتمعات على المطالبة بحقوقهم.

* التمكين عملية متصلة وقائمة على أساس منطقي يحدث بين الأخصائي ووحدة العمل.

* يعتبر وسيلة فعالة وأداة ناجحة لمكافحة الاضطهاد .

* يتوقف التمكين على الإطار الثقافي والقيمى للمجتمع كما يرتبط بالمبادرة والمسئولية.

4.2.1. مقاربات مفاهيمية نظرية لمصطلح التمكين:

تمحورت المقاربة الجندرية حسب الباحثة" نايلة كبير" في تحليلها لمفهوم التمكين على التركيز على ثلاثة مفاهيم أساسية هي: (Kabeer, 2005 ,p14-16)

القوة: يتجسد التمكين في كيفية رؤية الناس أنفسهم "إحساسهم بقيمة الذات" وهذا بدوره يرتبط ارتباطا وثيقا مع كيفية النظر إلى الأفراد من قبل من حولهم ومن قبل مجتمعهم.

الموارد: هي الوسيلة التي تمارس من خلالها القوة، ويتم توزيعها من خلال مختلف المؤسسات والعلاقات في المجتمع والمؤسسات، تتمتع بعض الجهات الفاعلة بمكانة متميزة عن غيرها فيما يتعلق بكيفية تطبيق القواعد، وتفسير الاتفاقيات، وكذلك كيفية تنفيذها.

الانجازات: ويشير مصطلح "الإنجازات" إلى المدى الذي تتحقق فيه هذه الإمكانية من عدمها أي إلى نتائج جهود الناس. وفيما يتعلق بالتمكين تم النظر للإنجازات من حيث طبيعة القوة التي تمارس ونتائجها.

إلى جانب آخر ركزت المقاربة الاجتماعية المفسرة لمصطلح التمكين على مفهوم التعبئة الإجتماعية كمحور لبناء القدرات القائمة على أساس إكتساب المعرفة للأفراد والجماعات من أجل تمكينهم من القيام بأنشطة معينة، بينما ركزت المقاربة الوظيفية على جعل مصطلح التمكين كإستراتجية فعالة لتحويل الصراع بغية الوصول إلى نتائج بناءة تعتمد على استخدام الوعي والفهم في تحقيقها لأهدافها وخياراتها ومهاراتها ومواردها وصناعة قراراتها. (مصطفى، 2016، ص99)

- **استنتاج حول أهمية تمكين الأفراد في المجتمع في عدة مجالات تنموية:**

ما يمكننا قوله حول أهمية التمكين في حياة الأفراد، هو ضرورة ملحة في مجال الأعمال يستخدم لتحقيق غايات منشودة، إذ أن استغلال الإمكانيات والقدرات والمهارات المتاحة عند الأفراد من منطلق أساسيات التمكين وخصائصه وتوظيفها على المستوى الميداني، تتيح لنا رؤية الانجازات التي تحمل قيمة ومنفعة للمجتمع ومؤسساته.

وبما أن العديد من الاتفاقيات والمنظمات العالمية تنادي بضـــرورة اســـتخدام مفهوم التمكين في مجال العمل وتطوير قدرات الأفراد على المستوى الشخصي والمجتمعي، فإنه لا بد من توسيع مجالات استخدامه على المستوى الميداني لرؤية الفائدة التطبيقية من استعماله وخاصة عند فئة الشباب ومحاولة تمكينهم خاصة وفي ظل الظروف والتحديات الموجودة في المحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي.

2. واقع تمكين الشباب في الجزائر:

يمكننا القول أن اســتراتجية تمكين الشــباب في الجزائر ومحاولة تطبيقها على أرض الواقع خاصــة في ظل التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية في الوقت الراهن يعتبر تحديا كبيرا أما الفاعلين في المجال التنموي والقائمين على تحقيق بعض أهدافه، إذ أن الواقع يعكس وجود ظروف وتحديات قد ترتبط بالســياق الاجتماعي والســياســي والثقافي للمجتمع الجزائري تعيق تحقيق مفهوم التمكين في مجاله العملي بصفة فعلية وملحوظة.

1.2. الوضع الديموغرافي للشباب الجزائري وانعكاسه على سوق العمل:

فيما يتعلق بالمنطقة العربية من حيث السـكان، فإنها تشـغل المرتبة الثانية عالميا في سـرعة النمو بعد منطقة جنوب الصـحراء الإفريقية، ويرجع ذلك إلى جملة العوامل الثقافية التي ساهمت في إيجاد معدلات خصوبة أعلى من مثيلاتها في البلدان ذات المعايير المعيشية المشابهة، ومن المتوقع أن تستمر معدلات النمو السكاني، بالتراجع مع تعرض المنطقة لنفس الضغوط التي تدفع بالخصوبة إلى الانخفاض، لذا فإن أعداد الشباب الداخلين إلى سوق العمل في هذه البلدان كان يتصاعد بسرعة، وسيستمر بالصعود خلال العقدين القادمين، مما يخلق صعوبات تضاف إلى تلك التي يواجهها الشباب حاليا في العثور على وظائف تناسب توقعاتهم. (كرين وآخرون، 2011، ص 9)

وحسب تصريحات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع الديموغرافي للعالم والمنطقة العربية كالدولة الجزائرية على سبيل المثال فإنه وفي بعض مناطق العالم يشـكل الشـباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما شـريحة كبيرة وسـريعة النمو من السـكان، بحيث ينمو عدد السـكان ممن هم في سـن العمل من 25 إلى 64 سـنة بوتيرة أسـرع من أي فئة عمرية أخرى، وفي هذا السـياق يمكن للجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة أن تعزز هذه الاتجاهات وأن تؤدي إلى زيادة الفرص المتاحة كمثل القضـاء على الجوع، ضـمان الحياة الصحية، النهوض بالتعليم، إيجاد فرص العمل، تحسين الحماية الاجتماعية، الحد من عدم المساواة. (الأمم المتحدة، 2021)

وبخصـــوص الوعي العالمي بتحديات التحول الديموغرافي في العالم فإن ترابطها آخذ في الازدياد إذ ثمة إدراك واســـع بأن التطورات التي تحدث في إقليم ما تؤثر على الأقاليم الأخرى، وقد كان للأزمة المالية العالمية واحتمالات استمرار التباطؤ الاقتصادي في عام 2013 وما بعده آثار ضارة على البطالة والبطالة الجزئية لمختلف المجموعات السكانية لا سيما فئة الشباب. (مكتب العمل الدولي، 2013، ص6)

وبالنظر إلى الإمكانيات البالغة الأهمية التي تشكلها فئات الشباب لعملية التنمية في الجزائر، والتي يعززها وزنها الديموغرافي الكبير، حيث يمثلون من اجمالي السـكان ما نسـبته 55٪ تحت سـن 30 عام لسـنة 2015 و 28.8٪ تحت سـن 15 عاما في عام 2015. ((Conseil National Economique et Social, 2016, p8-9

ولهذا فإنه يتم منح أهمية مميزة لهم في سـياسـة الدولة العامة من خلال تسـطير العديد من البرامج التي تسـتهدفهم بشـكل مباشـر أو غير مباشـر، ولا سيما حصـول الجميع على التعليم، دعم التدريب المهني والتعليم العالي، توسيع الوصـول إلى الرعاية الصـحية، تدابير مكافحة البطالة خاصـة عند الخريجين منهم، تعزيز الوصـول إلى الثقافة والترفيه وتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات والرياضـة، حماية الفئات المحرومة وغيرها من المزايا العينية مثل الحقائب المدرسية والكتب المدرسية والإسكان الاجتماعي (Conseil National Economique et (Social, op.Cit. p8-9

ولتعزيز هذا التوجه، اعتمدت الجزائر في جويلية 2015 قانونا بشـأن حماية الطفل، بالإضـافة إلى إنشـاء مجلس أعلى لأول مرة للشـباب من خلال دسـتور مارس 2016 ، وتم تثبيته في دسـتور 2020 لا سـيما في المادتين 214 و 215، مع جملة من المبادئ التي اعترفت بالطاقة الهائلة التي يزخر بها الشباب كما جاء صراحة في ديباجة الدستور السالف الذكر " واعترافا بالطاقة الهائلة التي يشكلها الشباب الجزائري، وبتطلعاته وإصراره على رفع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، أصبح من الضروري إشراكه الفعلي في عملية البناء والمحافظة على مصـالح الأجيال القادمة، بضـمان تكوين نوعي له تتولاه مؤسـسـات الدولة والمجتمع.(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، ص6)

ولهذا وجب على الدولة توفير كل الوسـائل لتحقيق ذلك والاسـتفادة من تلك الطاقات الهائلة وهذا ما جاء صـراحة في نص الدسـتور 2020 : لا سيما المادة 73 منه " تسـهر الدولة على توفير الوسـائل المؤسـساتية والمادية الكفيلة بتنمية قدرات الشباب، وتحفيز طاقاتهم الإبداعية.تشـجع الدولة الشباب على المشاركة في الحياة السياسية. تحمي الدولة الشباب من الآفات الاجتماعية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع نفسه، ص18)

2.2. الوضع السوسيو ثقافي للشباب الجزائري:

من وجهـة نظر البـاحثين يتحقق التمكين الإجتمـاعي والثقـافي عنـدمـا يمتلك الأفراد الوعي والفهم الشـــامل للمتغيرات والتحولات الإجتماعية والثقافية التي تحدث على مسـتوى البناءات الإجتماعية ومختلف البيئات التي ينتمون إليها والتي بدورها تؤثر في النسـق القيمي للمجتمعات، ولعل من بين تلك التحولات الخاصـــة بالمجال الإجتماعي حدوث تغير في بعض العادات الاجتماعية والقيم الثقافية والأدوار الاجتماعية الخاصـة بالرجال والنسـاء كالمسـاواة بين الجنسـين في الحقوق والواجبات، الحق في التعليم والصـحة والعمل والانتماء المجتمعي، فهي كلها عناصـر تؤثر في حياة الأفراد، والاسـتفادة من تلك الحقوق يدفع بالأفراد إلى التمكين في المجال الإجتماعي والبحث عن التمكين في المجالات الأخرى.

ففي **الجزائر** على سـبيل المثال، مرت الثقافة المجتمعية بجملة من التحولات عبر تاريخها المعاصـر، وقد ترتبط تلك التحولات والتغيرات بتطور حياة الإنسـان عبر مختلف المراحل التاريخية وخاصـة عند فئة الشـباب التي تتميز بخصـائص متنوعة كالرغبة في التطور وزيادة الوعي والإبتكار والتجديد، وهي عناصر فرضها التطور الحضاري والإنساني في المجتمعات جمعاء ولا سيما المجتمع الجزائري وخاصة في زمن العولمة والتقنية وسـرعة المعلومة ومجتمع المعرفة والاقتصـاد الرقمي، مما يعني أن ثقافة المجتمع هي التي تشـكل أفكار الشـباب وهويتهم وسـلوكياتهم ومعتقداتهم ومعاييرهم الثقافية وقيمهم الاجتماعية.

لذا فإن الواقع يدل على أن ثقافة الشـباب الجزائري تتسـم بأصـالتها وإبداعيتها، إذ أن غالبيتهم يمتازون بطاقات إبداعية ومهارات فنية وأفكار مبتكرة ومسـتحدثة ومواهب مشـجعة على الابتكار في عدة مجالات، وهي قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، وما يلاحظ في هذا الشـأن أن مرحلة ما بعد الإستقلال إلى سنوات التسعينات لم تكن الدولة تحتضن بالشكل الواسع هذه الأفكار، بمعنى توسيع الفرص وتعدد الخيارات والحصول على الموارد، الأمر الذي ينعكس على عملية التمكين بالشكل السلبي.

ومع بروز تحديات الألفية الثالثة وتوجه المجتمع العالمي نحو تحقيق مباديء التنمية المسـتدامة وتحسـين مسـتوى الحياة العامة للمواطنين كما رأينا سـابقا فرض على الدولة إحداث تغييرات تمس العديد من المجالات لا سيما منها الإقتصـادية والإجتماعية بهدف الوصـول إلى تلك الأهداف، فسـطرت في هذا الشـأن برامج وسـياسـات تعمل على إدماج ومشـاركة الشـباب في عملية التنمية، مما قد أحدث تغييرات وتحولات على مستوى حياة الشباب العامة والثقافية على وجه الخصوص كتحسين جودة الحياة، تحقيق الرفاه الإجتماعي، زيادة الأصول والمكاسب، تغيير في نمط الحياة العائلية من التقليد إلى الحداثة، التأثير على الأحداث وزيادة المشاركة في صنع القرار، تغيير بعض العادات الخاطئة التي تأخذ منحى سـلبي كالقيود الاجتماعية التي تكرس مبدأ التهميش والإقصـاء الإجتماعي وضـعف بناء القدرات والمهارات، وهدر الطاقات الجسدية والإبداعية والتي تنعكس بالسلب على عملية التنمية في الدولة الجزائرية.

3.2. الوضع الإقتصادي للشباب الجزائري:

بفضل الإنفاق الحكومي المعتبر والسياسات المتخذة وتنويع الأنشطة والمشاريع الاقتصادية، سجلت الجزائر تحسنا كبيرا لظروف معيشة الأسـرة الجزائرية، حيث شـهد مؤشـر الفقر البشـري تراجعاً مشـهودا فقد تقلص من: 24.67 % سـنة 1998 إلى 18.95 %سـنة 2006 و نسبة الفقر إلى 5 % خاصة مع انخفاض معدل البطالة إلى 11.3 % سنة 2007 مقابل 17.7 % سنة 2004.(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2012، ص85)

من ناحية أخرى يرى الباحثون أن توجه الدولة الجزائرية نحو عالم الاستثمار والخوصصة في سياساتها التنموية في زمن الألفية الثالثة قد حقق لها تقدما ملحوظا نحو تحقيق أهداف التنمية الإقتصـادية في ظل وجود سـياسـات واسـتراتجيات تنموية فعالة تواكب التحديات والأزمات السـابقة والحالية التي تعتبر عائقا في تحقيق الرفاه الإجتماعي والإقتصـادي لأفراد المجتمع، وأن هناك بعض السـياسـات الحكومية التي وضعتها الدولة تهتم بأفراد المجتمع على عدة مستويات وخاصة فئة الشباب من خلال وضع مؤسسات إجتماعية تهتم بتكوين وتعليم

وتدريب هؤلاء الأفراد وجعلهم نشـطاء اجتماعيين وفاعليين اقتصـاديين يسـاهمون بدورهم في بناء اقتصـاد الدولة ومقوماتها الإنسـانية والحضارية ولعل من أهمها ما يلي:

1.3.2. إحصائيات حول نشاط المقاولاتية في الجزائر:

لقد حاولنا إدراج بعض البيانات والمعطيات الإحصـائية ذات طابع كمي تخص نشـاط العمل المقاولاتي في الجزائر في زمن الألفية وتطوره عبر سنوات عدة ، إذ أن التحول والتطور التي مرت بها المؤسسة الجزائرية أدى إلى بروز مجموعة من القوانين والتشريعات الخاصة بتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبدأت تظهر في شكل إحصائيات خاصة بهذا القطاع من خلال التنسيق بين مؤسسات منح القروض المصغرة و الضمان الاجتماعي، وغرف الصناعة التقليدية المتواجدة عبر ولايات الوطن فإلى جانب التسيير والتنظيم فهي تعنى بالمتابعة الإحصائية لها، وسوف يتم توضيح هذا التطور عبر شرح الجداول الإحصائية التالي:

الجدول رقم (01) يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بحسب الجهات ما بين 2008 و 2009:

الجهات	المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عام 2008	حركية عام 2009				مؤسسة صغيرة ومتوسطة عام 2009
		إنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور	
الشمال	193483	17626	7577	2325	12374	205857
الهضاب العليا	96354	9491	1957	1197	8731	105085
الجنوب	25033	2780	191	280	2869	27902
الجنوب الكبير	6517	644	167	64	541	7058
المجموع	321387	30541	9892	3866	24515	345902

المصدر: (نشرية المعلومات الاحصائية رقم 16، 2009، ص 23)

ما يلاحظ في الجدول أعلاه هو ذلك التباين الكبير في عدد المؤسسات الخاصة والصغيرة والمتوسطة بين الجهات الجغرافية الجزائرية باعتبار أن **الجهات الشمالية** تحوز على عددا أكبر مقارنة بمثيلاتها **الهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير** وذلك لاعتبارات الوضعين الديمغرافي والاقتصادي وحتى الوضع السوسيو الثقافي، إذ يرى الباحثين أن **الجهات الشمالية** تشهد كثافة سكانية كبيرة قد تؤثر على طلبات العمل والحركة الاقتصادية مع عدم قدرة القطاع الحكومي على تلبية الاحتياجات التي تفرضها الزيادة السكانية مقارنة بباقي الجهات الأخرى، أما الاستقلالية الذاتية والرغبة في تحقيق الرفاهية عبر انشاء المؤسسات الخاصة فهي تعد أيضا عاملا مؤثرا على زيادة الإقبال على إنشاء المؤسسات على اختلاف أحجامها وأنواعها، مع زيادة الطلب المجتمعي على تحقيق الرفاهية والحاجة إلى مؤسسات صغيرة، مع النمو في مؤشرات التعليم والتكوين، اللذان سيؤثران على باقي الجهات مستقبلا وهذا ما نلاحظه في حركية السنتين 2008 و 2009 فيما يخص خانة التطوير ولا سيما جهة **الهضاب العليا**.

الجدول رقم (02) يبين تطور تعداد المؤسسات بالولايات العشر الأولى من حيث عدد المؤسسات

الترتيب	الولايات	عدد المؤسسات عام 2008	عدد المؤسسات عام 2009	%
1	الجزائر	38096	41006	7,64
2	تيزي وزو	19643	19785	0,72

3	وهران	17840	16204	_9,17
4	بجاية	14009	15517	10,76
5	سطيف	13555	14960	10.37
6	تيبازة	11526	13093	13,60
7	بومرداس	10897	12006	10,18
8	البليدة	10243	11250	9,83
9	قسنطينة	10240	11049	7,90
10	عنابة	8299	8933	7,64

المصدر: (نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16: مرجع سابق، ص19)

ما يلاحظ في الجدول أعلاه يؤكد ما فسرناه في الجدول السابق من أن **الجهات الشمالية** تحوز على أكبر نسبة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة وإن سجلت ولاية **الجزائر** أكبر عددا مقارنة بالولايات الأخرى وذلك لاعتبارات خاصة بالوضع الديموغرافي والاقتصادي، وتوجه الدولة لامتصاص معدلات الفقر والبطالة في المدن الكبرى بإعتبارها عواصم تحوز على نسبة كثافة سكانية عالية، ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للولايات الداخلية **كسطيف وقسنطينة** اللتان سجلتا نسبة معتبرة مقارنة بالولايات الشمالية الأخرى ولنفس الأسباب التي رأيناها سابقا، ولا يمكن إهمال الخصوصيات الاقتصادية التي تتوفر عليها الولايات في نوع القطاعات المهنية والنشاطات على اختلافها، فخصوصية المدن الساحلية مثلا ليست كخصوصية المدن الداخلية كنشاطات المنتجات الحيوانية والألبان والصناعات الغذائية، وتوفر حركة رؤوس الأموال، والأسواق التجارية ، وفي الرغبة في تحسين الوضع الثقافي والرصيد المعيشي، أما الازدياد المعتبر في عدد المؤسسات من سنة 2008 إلى 2009 فهو ينبئ بزيادة قد تكون كبيرة في السنوات التي تليها لإعتبارات التوسع في النشاطات المهنية وازدياد الطلب على الاحتياجات الاستهلاكية ، ونجاح سياسات الدولة في التقليص من البطالة والفقر من خلال دعم انشاء ومرافقة تلك المؤسسات.

الجدول رقم (03) :تطور قطاعات النشاطات المهنية حسب المعدلات الآتية:

الرقم	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات عام 2008	عدد المؤسسات عام 2009	%
1	البناء والأشغال العمومية	111978	122238	16،9
2	التجارة والتوزيع	55551	60138	8,26
3	النقل والمواصلات	28885	30871	6,88
4	خدمات العائلات	22529	24108	7,01
5	خدمات المؤسسات	18473	20908	13,18
6	الفندقة والإطعام	18265	19282	5,57
7	الصناعة الغذائية	17045	17679	3,72

8	باقي القطاعات	48661	50678	4,15
المجموع		321387	345902	7,63

المصدر: (نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16: مرجع سابق،ص16)

ما يلاحظ في الجدول أعلاه أيضا فيما يخص القطاعات الأكثر إقبالا للمقاولين الشباب يأتي القطاع الخدماتي بأنواعه سواء للمؤسسات أو العائلات على حساب القطاع الصناعي، لوجود الدعم الحكومي وتشجيع عقود المناولة من جهة، ولأسباب سوسيوثقافية بحتة من جهة أخرى تتعلق برد فعل المجتمع على طلب الرفاهية وتلبية الاحتياجات الضرورية للحياة من تربية وتعليم الأطفال إلى الإهتمام بالجانب الفني والديكور بما يتعلق بنمط الحياة الإجتماعية وزيادة الوعي بحتمية بعض الجوانب الاستهلاكية لتحقيق الرفاهية وتحسين المعيشة، هذا ما ينبئ بزيادة مفتوحة على جميع القطاعات في السنوات المقبلة لا سيما القطاع الخدماتي مع توجه المجتمع نحو إقتصاد المعرفة وهيمنة المعرفة الرقمية على جميع الأصعدة.

2.3.2. السياسات الحكومية في مجال دعم قدرات الشباب وترقية الاستثمار في القطاعين الفلاحي والصناعي:

تعتبر السياسات الحكومية في مجال دعم قدرات الشباب من بين الأدوات والبرامج التي يتم العمل بواسطتها لتحقيق الأهداف التنموية ويمكن توضيح مضامينها في العناصر التالية:

1.2.3.2 قطاع العمل والتشغيل:

ارتكز عمل الحكومة منذ السنوات العشر الأخيرة على ستة محاور من أهمها:

2.2.3.2 التشغيل ومحاربة البطالة: تتجه الجهود أساسا نحو تعزيز الاستثمار في القطاعات المحدثة للشغل وتحسين محيط المؤسسة من أجل تقليص نسبة البطالة لاسيما عند الشباب في مجال ترقية العمل المأجور.

وقد تضمنت الأنشطة المبرمجة بعنوان سنة 2015 ما يلي:

– تبسيط وتكييف جهاز المساعدة على الإدماج المهني في إطار مقاربة اقتصادية بحتة بتفضيل التوظيف الدائم للشباب طالبي العمل لأول مرة، وبخصوص سنة 2015، فمن المنتظر تنصيب 280.000 شاب منهم 200.000 شاب مدمج في مختلف الصيغ كعقود إدماج حاملي الشهادات، عقود الإدماج المهني، عقود تكوين– إدماج، إضافة إلى 80.000 تنصيب في إطار عقود العمل المدعم.

– مواصلة برنامج عصرنة وتعزيز المرفق العمومي للتشغيل من خلال تفضيل التقريب بين عرض وطلب الشغل، وفي هذا الإطار من المتوقع تنصيب 350.000 طالب عمل في القطاع الاقتصادي.

– عصرنة المصالح اللامركزية للتشغيل وتحسين التفاعل المتبادل بين مختلف المتدخلين قصد تحسين تسيير سوق العمل.

3.2.3.2 في مجال دعم إحداث النشاطات: يهدف عمل القطاع إلى تثبيت وتعزيز جهاز إحداث النشاطات من خلال تبسيط الإجراءات، تخفيض آجال إنشاء المؤسسات المصغرة من خلال:

– لامركزية جميع أعمال التسيير، التشاور مع جميع البنوك قصد تقليص آجال معالجة ملفات المقاولين الى 15 يوما بدلا من مدة شهرين، تخفيض آجال منح قروض بدون فائدة إلى 15 يوما بدلا من 30 يوما، تحسين وتعزيز مرافقة المقاولين من خلال مساعدة

المؤسسات المصغرة لدى المؤسسات الآمرة من أجل تطوير و تشجيع علاقات مناولة بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الكبيرة والجماعات المحلية، متابعة تنفيذ أحكام المادة رقم 55 مكرر من قانون الصفقات العمومية التي خصصت 20 % من الطلب العمومي المحلي لفائدة المؤسسات المصغرة، متابعة المؤسسات المصغرة المستحدثة التي تعاني من صعوبات اقتصادية من أجل تقليص نسبة اختفاء المؤسسات، وفي الأخير يولي قطاع العمل والتشغيل أهمية خاصة لإحداث المؤسسات الصغيرة الناشئة والمؤسسات المبتكرة في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية لفائدة حاملي الشهادات، وفي مجال إحداث النشاطات، تتمثل أهداف سنة 2015 في تمويل 90.000 مؤسسة مصغرة منها 60.000 مشروع بعنوان جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و 60.000 في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة. (وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، سبتمبر 2015)

4.2.3.2 القطاع الفلاحي:

تمثل عملية دعم قدرات الشباب وكفاءات المتعاملين، أحد الاستثمارات الأساسية في مجال الموارد البشرية وهو محل اهتمام وزراة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، لمرافقة تنمية الاستثمارات الفلاحية وتربية المواشي وتحفيز التشغيل وإدماج الشباب، وفي هذا الشأن عقدت الوزارة السابقة مع وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي على عدة بنود من أهمها:

– مرافقة ودعم وتكوين الشباب حاملي الأفكار أو المشاريع الاستثمارية في الصيد البحري والخدمات المتعلقة بها في إطار أجهزة الإدماج (ANSEJ* CNAC)

– توجيه الاستثمارات بهدف تعزيز أقطاب فلاحيه مدمجة(الخدمات، التصنيع).

– تشجيع بروز شركات ناشئة في مجال التصنيع الغذائي والخدمات الفلاحية. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، 2016، ص1-10)

4.2. وضع التعليم والتكوين المهنيين:

يمكننا القول أن التحاق الأفراد بمؤسسات التعليم سواء كانوا ذكورا أو إناثا سوف يمكنهم من ضمان مستقبل أفضل ورفاه اجتماعي واقتصادي، حيث كلما زاد التقدم في مستويات التعليم كلما زادت مستوى الوعي والثقافة والاندماج في الحياة العامة.

وقد عكست الإحصائيات في مؤشر الأمية على أنه بفضل البرامج التي سطرت لهذا الغرض تراجعت نسبة الأمية لتصل سنة 2003 إلى 26.5 % و 24 % سنة 2007، بحيث تمس الأمية بصفة خاصة الفئة العمرية الأكبر من 40 سنة، كما توجد أعلى النسب بالمناطق الريفية حيث نجد أكثر من ثلث النساء أميات: 31،6 % مقابل 16.5 % لدى الرجال، كما ينتظر أن تتقلص نسبة الأمية بصورة أكبر خلال السنوات القادمة وذلك بفضل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية 2007 – 2015 والتي تهدف إلى تقليص الأمية إلى 50 % في حدود 2012 والقضاء عليها تماماً في آفاق 2015 خاصة وسط الفئة العمرية المتراوحة مابين 15 و 49 سنة. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص86)

1.4.2. السياسات الحكومية في مجال التكوين المهني.

ويمكن حصر هذه السياسات في الجدول التالي:

الجدول رقم (04) :ملخص الأنشطة والأهداف وميكانيزمات السياسة الحكومية في مجال التكوين المهني

الرقم	الأنشطة	الأهداف	ميكانيزمات التنفيذ
1	تدعيم التشاور و الشراكة مع القطاع الاجتماعي و الاقتصادي و الحركة الجمعوية لتكييف عروض التكوين مع متطلبات سوق العمل:	تقييم وضع حيز التنفيذ لمدونة الشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني. إثراء مدونة الشعب المهنية و تخصصات التكوين المهني.	تحديد و التكفل بالإحتياجات من اليد العاملة المؤهلة لمختلف القطاعات الوزارية و المتعاملين الاقتصاديين لمرافقتهم في إنشاء مشاريعهم الاستثمارية و برامجهم التطويرية
2	تكييف عروض التكوين مع احتياجات القطاعات المستخدمة على المستوى المحلي	تفعيل نشاط التكوين مع الأولويات الاقتصادية وضمان معادلة تكوين/ عمل	إحصاء الاحتياجات الحقيقية من اليد العاملة المؤهلة عند المتعاملين الاقتصاديين و ترجمتها المستوى العروض تكوين، يتم عرضها عند كل دخول مهني
3	تدعيم برامج التكوين لمخلف الفئات الاجتماعية خاصة	التكفل بتكوين الشباب الذين غادروا مقاعد الدراسة مبكرا لتمكينهم من الاندماج الاجتماعي والمهني	إثراء فهارس التكوينات، الأولوية بإدراج تخصصات جديدة موجهة للشباب الذين غادروا مقاعد الدراسة مبكرا
4	تطوير الشراكة	تطوير الشراكة في اطار برنامج المرافقة على إدماج حاملي الشهادات من خلال أجهزة الدعم لإنشاء المؤسسات (صندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية للتشغيل).	تدعيم برامج الشراكة المحلية مع قطاعات النمو الإستراتيجية: -فلاحة،سكن، سياحة والصناعة التقليدية ، الأشغال العمومية....
5	تكوين الفئات الخاصة	تنشيط عمليات التكوين باتجاه الشباب الموضوعين في خطر معنوي تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة	تطوير الإعلام والتحسيس حول فرص التكوين المتاحة للأشخاص المعاقين

المصدر: (وزارة التكوين و التعليم المهنيين، 2015) .

5.2. الوضع السياسي للشباب الجزائري:

أقر المجتمع الدولي بأهمية مشاركة الشباب في النظم السياسية، وذلك عبر عدة اتفاقيات دولية وقرارات صادرة عن الأمم المتحدة وانسجاماً مع هذه الالتزامات ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب كقوة إيجابية لتحقيق التغيير الاجتماعي التحولي. (لورمان، 2012، ص2)

والواقع يشير إلى أنه كثيرا ما يُستبعد الشباب كمرشحين سياسيين، وعادة ما يُنظر إلى السياسة كمساحة للرجال ذوي الخبرة السياسية، في حين أن المرأة غالبا ما تكون محرومة من فرص تلقي الخبرة في السياسة، فإن الشباب يتعرضون للتهميش المنهجي وذلك بسبب صغر سنهم والفرص المحدودة وقلة الخبرة، لذا فإن وجود الشباب في مناصب صنع القرار يفيد كذلك جميع المواطنين وليس الشباب فقط، "وفي

هذا الشأن يعلن الاتحاد البرلماني الدولي أن بينما يشكل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 44 عاما 57 % من السكان في سن الاقتراع في العالم فهم لا يمثلون سوى 26 % من نواب العالم، كما يمثل الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 عاما نسبة 1.9 % من أعضـــاء البرلمان في العالم، ولا يوجد برلمانيين أصـــغر من 30 ســـنة في أكثر من 80 % من البرلمانات العليا في العالم، في حين أن الشـــباب غالبا ما يلعبون أدوارا مركزية وتحفيزية في التحركات من أجل الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، فإنهم أقل ومشـــاركة من الأجيال الأكبر سنا في التصويت والنشاط الحزبي". (الأمم المتحدة، 2017، ص2)

ولهذا وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول إستراتيجية للشباب على الإطلاق 2014 -2017 تحت عنوان "شباب ممكن, مستقبل مستدام"، تماشيا مع خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب 2013 التي تدعو الأجيال الشابة إلى أن تساهم وتلتزم أكثر في عمليات التنمية، كما شهد عام 2013 نشر "تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية: دليل الممارسات السليمة" وهو أول استعراض لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستراتيجيات البرمجة للمشاركة السياسية للشباب الى جانب صندوق الاقتراع في عام 2016 من أجل زيادة تعزيز تنفيذ إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب والاستجابة لكل من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. (الأمم المتحدة، المرجع نفسه، ص2)

وفي الجزائر على سبيل المثال فإن مشاركة الشباب في العمل في الجزائر، كان له دور بارز ومتميز بدأ من قيادة الثورة كالانضمام لجيش التحرير والمناضلين في الحركة الوطنية إلى دورهم الفعال في بناء صرح الدولة الجزائرية عند الإستقلال، ومن ثمة برزت عدة قوانين ونصوص في الدساتير الجزائرية تتضمن الحقوق السياسية للشباب من أهمها:

* المادة 13 من دستور1963:" لكل مواطن استكمل 19 عاما من عمره حق التصويت.

* ينص دستور 1976 في المادة39 منه على أن:" تضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطنين.

*كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات.

* يلغى كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة.

* تنص المادة 58 على أن:" يعد كل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية ناخبا وقابلا للانتخاب عليه. (شبلي، 2016، ص 149)

ولقد كان دستور سنة 1989 نقلة نوعية في مجال إقرار التعددية السياسية في الجزائر ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية أساسها تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد، كما أضاف بموجب التعديل الدستوري لسنة 2008 المادة 31 مكرر :" تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. (شبلي، المرجع نفسه، ص 150)

أما دستور 2020 فكان له نصيب الأسد ببروز القانون المتعلق بالانتخابات الذي أتاح للشباب المشاركة الأكبر وتمويل حملاتهم الانتخابية.

6.2. تحديات إدماج الشباب الجزائري في عملية التنمية:

يمكننا القول أنه وبالرغم من السياسات الحكومية والاستراتجيات والبرامج التنموية التي تهدف إلى الدفع بالشباب نحو المشاركة الفعالة في عملية التنمية في الجزائر ولا سيما منها الإقتصادية والاجتماعية كتفعيل بعض القوانين الخاصة في الآونة الأخيرة كمنح الشباب فرص إنشاء مؤسسات ناشئة تسهر على مرافقتها الدولة بجميع آلياتها منذ الإنشاء والتأسيس إلى الدعم والإستمرارية، إلا أنه ثمة جملة من المعوقات والتحديات التي قد تقف عائقا أمام التجسيد الفعلي والعملي لأفكار الشاب وطموحاتهم المستقبلية ومن أهمها نذكر ما يلي:

– مازال النسق الثقافي الأسري في الجزائر في الوقت الراهن يفرض بعض القيود على أفراد الأسرة في خياراتهم وقراراتهم المصيرية الخاصة بحياتهم ولا سيما منها الإقتصادية والاجتماعية كالتوجه نحو ممارسة العمل الحر، اختيار التخصص في الجامعة، مدة التكوين، اختيار ميدان العمل، تحديد سن الزواج، اختيار شريك الحياة...الخ، الأمر الذي يعيق أفراد المجتمع ولا سيما فئة الشباب من المشاركة الواسعة في عملية التنمية.

– تفرض بعض الأعباء الواقعة على فئة الشباب الجزائري سواء كانت شخصية أو أسرية قيودا على حركتهم وطموحاتهم، مما تحد من عملية تفاعلهم مع متغيرات المجتمع والفرص المتاحة.

– عدم بلوغ الشباب مستويات أعلى في التعليم ونقص فرص التدريب والتكوين في عدة مجالات، وتدني فرص المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية، يعتبر تحديا أمام رغبة ودافعية الشباب نحو اقتحام مجال العمل الخاص الذي يسهم بدوره في تحقيق التنمية الشاملة.

– بالرغم من الطاقات الذهنية والجسدية التي يمتلكها الشباب الجزائري إلى أن طبيعة السياسات الحكومية وبرامجها التنموية غير تمكينية بالشكل المطلوب، مما تعكس تدني النظرة إلى فئة الشباب ونقص الاهتمام بهم وبتطلعاتهم وأفكارهم وطموحاتهم المستقبلية.

– سياسة التشغيل في الجزائر غير مخطط لها بالشكل المطلوب، وغياب التنسيق بين الأطراف الفاعلة المهتمة بفئة الشباب كالسياسة الوطنية المكلفة بالشباب، مما يخلق أزمة بطالة جديدة في أوساط الشباب وخريجي الجامعات حديثا العاطلين عن العمل.

– قلة الموارد المالية والفنية التكنولوجية المخصصة لفئة الشباب، مما تنعكس على مستويات مشاركة الشباب في عملية التنمية.

– رغم مشاركة الشباب في الحياة العامة بشكل ملحوظ، إلى أن معظمهم ما زال يعاني من البطالة، والبحث بشدة عن وظيفة حكومية، الأمر الذي ينعكس على تدني مستوى الثقة بالنفس وانخفاض الدافعية للإنجاز والمبادرة نحو ممارسة العمل الخاص، وهذا ما أدى إلى تراجع في حجم المشاركة والتمكين في عملية التنمية، بمعنى غياب مشاركة حقيقة ملموسة وفعالة في عملية التنمية ولا سيما منها التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

خاتمة:

يعيش الشباب الجزائري تحديات كبيرة بسبب التغيرات العالمية كالتطور في مجال التقنية والمعلومة وتكنولوجيا الإعلام والإتصال وظهور ما يسمى بالاقتصاد الرقمي ومجتمع المعرفة، ومن ناحية أخرى فقد أحدثت الأزمة الإقتصادية التي مر بها العالم في العقد الماضي وكذا الأزمة الصحية التي يعيشها العالم الآن آثارا كبيرا تجلت تداعياتها على تزايد معدلات البطالة وانخفاض النمو الإقتصادي بسبب غلق المؤسسات وتوقفها لبعض الأشهر عن نشاطها، علاوة على ذلك نلمح ضعفا في البنى الثقافية والاجتماعية بحيث نجدها غير فاعلة

بالشـــكل المطلوب، الأمر الذي يعكس ضـــعف المشـــاركة وعملية الإندماج في الحياة العامة وضـــعف التحكم في شـــروطها الإجتماعية والاقتصادية.

وللإشـارة إلى بعض المقترحات فيما يتعلق بتحقيق التمكين للشـباب في الجزائر فإنه لا بد من وضـع اسـتراتجيات تقوم على عدة مقومات من أهمها تحقيق التوازن والإسـتقرار المجتمعي والتنظيمي بين كل من مؤسـسـات الدولة الإقتصـادية والإجتماعية ومتطلبات الفرد وحاجياته وتطلعاته المستقبلية وكذا أهميته في بناء المجتمع وتطوره وإزدهاره ورقيه الإنساني والحضاري، بمعنى توسيع الفرص والخيارات وفتح المجال أمام الشـــباب للإنخراط في النشـــاط الإقتصـــادي كمرحلة أولى من تمكينه في مجتمعه والســـير به قدما نحو توســـيع مشـــاركته أكثر في الحياة الاجتماعية والسـياسـية لضـمان مشـاركة أكبر في الحياة العامة بعيدا عن التمييز والإقصـاء والاسـتبعاد وتكريسـا للإنصـاف والعدالة الاجتماعية في الفرص المتاحة في جميع المجالات ، الأمر الذي ينعكس على وجود تغيير ايجابي على الأحداث ومشـاركة أوسـع في صـنع القرار والتأثير على الأحداث التي يتفاعل معها الفرد في حياته الاجتماعية.

علاوة على ذلك ضـرورة الإهتمام بالبعد الصـحي وتحسـين جودة التعليم والإدماج في سـوق العمل بما فيها الاسـتثمار الخاص في عدة مجالات وذلك بهدف ترقية الإقتصـاد الوطني وتحسـين جودة المنتجات والخدمات وتنويعها وفق متطلبات عصـر المعرفة والاقتصـاد الرقمي، وبالتالي يؤدي هذا الإهتمام إلى النهوض بقدرات الشـباب وتنمية مهاراته المهنية والفنية وإكسـابه خبرات تجعله أكثر تحكما في شـروط الحياة الإجتماعية والاقتصـادية على حد السـواء، وأخيرا ضـرورة إيجاد حلول مبتكرة وواقعية للتحديات التي يواجهها الشـباب الجزائري في ميدان الأعمال على اختلاف مجالاتها من خلال إتباع سـياسـات رشـيدة وعقلانية تعتمد على ضـمان مشـاركة شـبابية أوسـع في الحياة العامة، لأن تحقيق التنمية الشـاملة بصـفة عامة يعتمد على توجيه كل الجهود والسـياسـات والبرامج التنموية إلى الإسـتثمار في طاقات الشـــباب وحيويتهم وقدراتهم وإمكانياتهم ومواهبهم وتمكينهم من حرية الإختيار بين الفرص المتاحة في مختلف البيئات القانونية والمجتمعية التي من المفترض أن تكون بيئات تمكينية مســاعدة وثقافة مجتمعها داعمة ترنوا في الأخير إلى بناء قدرة الشـــباب ودعمهم للوصـــول إلى الموارد وتمكينهم من اتخاذ القرارات والعمل على توظيفها في الإبداع والانجازات والابتكار والتجديد.

قائمة المراجع:

1. الأمم المتحدة.(2017). المشاركة السياسية للشباب: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب.منشورات المنظمة.
2. الأمم المتحدة.(2010).التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في الجمهورية العربية السورية. منشورات المنظمة.
3. الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط العراقية، (2018) التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، قسم إحصاء التنمية البشرية، جمهورية العراق.
4. المجلس الإقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.(2013). تقرير دورة لجنة التنمية الاجتماعية. التشجيع على التمكين للناس في سياق القضاء على الفقر، وتحقيق الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع. الأمم المتحدة.
5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية .(2012). تقرير عقب اللقاء القومي حول المراة الريفية والأمن الغذائي بلبنان، منشورات المنظمة.

6. بوساق، زوبنة. (2021). المرأة والمقاولة، دراسة في سوسيولوجيا التمكين والمشاركة. الأردن: دار ركاز للنشر والتوزيع.

7. شبلي، خالد.(2016). التمكين السياسي للشباب الجزائري في ضوء المتغيرات الراهنة، حق دستوري أم خيار استراتيجي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر.

8. كردمين، وفاء.(2020) الشباب والتنمية المفاهيم والإشكاليات، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11.

9. كرين، كيث. وآخرون، (2011)، تقرير حول التحديات المستقبلية للعالم العربي، تداعيات الإتجاهات الديموغرافية والإقتصادية، الولايات المتحدة الامريكية: مؤسسة RAND للنشر.

10. لورمان، آنا. (2012). دليل الممارسات السليمة حول تحسين المشاركة السياسية للشباب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة.

11. مرسوم رئاسي رقم 20-250 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية للاستفتاء المتعلق بمشروع تعديل الدستور، الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 54 16 سبتمبر سنة 2020، الجزائر.

12. مرسوم الرئاسي رقم 17 - 142 المؤرخ في 18 أبريل سنة 2017rيحدد تشكيلة المجلس الأعلى للشباب وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد 25، السنة 54، 2017 .

13. مصطفى، عدنان. (2016). التنمية البشرية: مخاضات التهميش وفرص التمكين، الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.

14. مكتب العمل الدولي. (2013). التقرير الرابع حول: العمالة والحماية الإجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد، مؤتمر العمل الدولي المنعقد بجنيف، الدورة 102.

15. مؤسسة محمد آل مكتوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(2014). تقرير المعرفة العربي لعام 2014 حول الشباب وتوطين المعرفة. الإمارات العربية المتحدة: شركة دار غرير للطباعة والنشر دبي.

16. نحله، حسن.(2020). العلاقة بين تمكين الشباب كأحد إستراتجيات طريقة تنظيم المجتمع والحد من الهجرة غير شرعية بالمجتمع المصري، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 2، العدد51.

17. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات.(2008). نشرية المعلومات الإحصائية رقم 14.

18. وزارة التكوين و التعليم المهنيين لدولة الجزائر. (2015) .نشرية حول السياسة الحكومية في مجال التكوين و التعليم المهنيين.

19. وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي.(2015).نشرية حول السياسة الحكومية في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

20. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات.(2009).نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16.

21. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.(2016). رسالة توجيهية لإرساء جهاز الدعم الاستشاري والابتكارات التقنية للمتعاملين الاقتصاديين للقطاع.

22. Henzen , V. (2015).On the Concept of Youth – Some Reflections on Theory. Institut für Sozialwissenschaften Humboldt-Universität zu Berlin.

23. JONES, G.(2009) Youth, UK: polity press.
24. Conseil National Economique et Social.(2016). Rapport sur le Bien-être et privations des enfants et des jeunes en Algérie, Vers un modèle de privations sociales adossé au cycle de vie - CNES.
25. https://www.un.org/ar/un75/shifting-demographics.